نضال الشعب

الاثنين 2025/9/15 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (154)

تداعيات العدوان على دولة قطر

افتتاحية العدد

الهجوم المبيت الذي شنّه الطيران الحربي الإسرائيلي مستهدفاً حيّاً سكنياً في العاصمة القطرية الدوحة، حيث يقيم قادة حركة حماس بشكل علني ومعروف، تمّ بتوافق مع الإدارة الأمريكية وبعلم الحكومة الإسرائيلية، فقد استضافت قطر وفوداً أمنية إسرائيلية لإدارة المفاوضات مع قيادة حماس على مدى أكثر من عامين، بل ومنذ سنوات طويلة حين قررت الدوحة رعاية الحركة وتمويلها برعاية وتشجيع من الإدارة الأمريكية، وبموافقة كاملة من نتنياهو وحكومته التي برّرت هذا التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لـ «شراء الهدوء» وتعميق الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني، بما يقطع الطريق على حلّ الدولتين المتوافق عليه دولياً على أساس قرارات الشرعية الدولية.

العدوان الإسرائيلي على دولة قطر واستهداف قيادة حماس فوق أراضيها، لا يعبّر فقط عن فائض القوة لدى إسرائيل، بل يكشف منطقها القائم على أنّ ما لا يتحقق بالقوة يمكن تحقيقه باستخدام المزيد من القوة، فالضربة لم تكن رداً على عملية القدس كما ادّعى نتنياهو، إذ إنّ تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي زامير قبل ثلاثة أيام من تنفيذها كانت واضحة في التهديد بتصفية قادة حماس في الخارج، لكن القرار السياسي الذي وجّه آلة الحرب الإسرائيلية كان يدرك تماماً أنّ التنفيذ لا يمكن أن يتم من دون ضوء أخضر أمريكي، نظراً للعلاقة الاستراتيجية التي تربط قطر بالولايات المتحدة، والتي تستضيف على أراضيها أهم قاعدتين عسكريتين في المنطقة، العديد والسيلية، بتغطية كاملة من الحكومة القطرية.

ورغم محاولات التبرير من ترامب شخصياً ومن طاقمه، والتي هدفت إلى تصوير الضربة كقرار إسرائيلي أحادي الجانب، فإنّ هذه الادعاءات لم تقنع أحداً، بل إنّها عززت الانطباع بأنّ ترامب كان شريكاً في اتخاذ القرار، وأنّه كان ينتظر نتائجه ليعلنها «انتصاراً» يسجّل له على طريق إنهاء الحرب في غزة، كما يتوهّم.

لقد أدنّا هذه العملية العدوانية بشدة ووقفنا إلى جانب حكومة وشعب قطر، وقد أثارت العملية ردود فعل عربية ودولية غاضبة، فدعت إلى عقد قمة عربية وإسلامية في الدوحة، باعتبار أنّ ما جرى انتهاك صارخ لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة تلعب دور الوسيط النشط والمؤثر للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب على غزة، ومن بين التداعيات الأبرز لهذه الجريمة:

انعدام الثقة بالولايات المتحدة كضامن لأمن الخليج، وهو ما يستدعي إعادة النظر في منظومة الأمن الإقليمي، وعدم الارتهان المطلق للحماية الأمريكية، بل البحث عن شراكات مع قوى كبرى أخرى لتحقيق التوازن ومنع التبعية الأمنية والسياسية.

ضربة لفرص ما يسمى بالسلام الإبراهيمي، الذي شكّل استراتيجية ترامب منذ ولايته الأولى، وكان يعوّل على وقف الحرب في غزة لفتح الطريق أمام التطبيع مع السعودية، فجاء العدوان ليحبط آماله في إبرام الاتفاقيات خلال ولايته الثانية والأخيرة.

تأكيد أن نتنياهو غير معني بالسلام، وأنّ تطبيع العلاقات مع السعودية، إن حدث، فيجب أن يكون بلا مقابل، وهذا ينسجم مع أجندة حكومته الحالية التي ترى في استمرار الحرب الضمانة لاستمرار تحالفها المتطرف.

محاولة للتغطية على التفاهم الثلاثي القطري – الأمريكي – الإسرائيلي، الذي أمدّ حماس بالأموال وشريان الحياة للانقسام طيلة خمسة عشر عاماً، وكان نتنياهو يسوّقه باعتباره «نعمة».

والسؤال الجوهري أمام قطر: هل ستواصل رعاية حركة حماس ودعمها واستضافتها.. وهل ستبقى وسيطاً نشطاً بالتنسيق مع مصر والولايات المتحدة.. أم ستعيد تقييم موقفها بما يقتضي تصويب علاقاتها مع القيادة الشرعية الفلسطينية.. ثم هل ستبقى معتمدة كلياً على الحماية الأمريكية، رغم أنّ هذه الأخيرة أغلقت أعين دفاعاتها الجوية أمام العدوان الإسرائيلي على أراضيها؟

وأخيراً، تفرض التطورات ضرورة مراجعة جدّية داخل مجلس التعاون الخليجي، وقراءة موضوعية للتحولات الدولية التي تشير بوضوح إلى الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، تجلّت مؤشراته في قمم البريكس بالبرازيل، ومنظمة شنغهاي، ويوم النصر في بكين، فالحماية الأمريكية لم تكن يوماً ضمانة، وقد سبق أن تعرّضت السعودية وقطر لهجمات إيرانية وحوثية رغم هذا الغطاء.

إنّ الخيار الواقعي يتمثّل أولاً في تطوير قوات «درع الخليج» وتعزيز استقلالية قرارها عن القوات الأمريكية، وثانياً في توقيع اتفاقيات تعاون أمني مع قوى كبرى منافسة للولايات المتحدة، وفي مقدمتها الصين الشعبية وروسيا الاتحادية.

النضال الشعبي: إدارة ترامب أصبحت خطرا على حقوق الانسان

وسط تنديد وطني: قرار الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على مؤسسات حقوقية فلسطينية عدوان على العدالة الدولية

تقرير – نائل موسى

لم تكد النيران التي فجرتها إدارة ترامب ضد الرئيس محمود عباس ووفد فلسطين الى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تخبو، حتى فجرت عاصفة جديدة بفرض عقوبات على ثلاث مؤسسات حقوقية فلسطينية مرموقة وتتمتع بسمعة دولية، والسبب قيام تلك المنظمات الاهلية بواجبها في رصدها انتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ومتابعتها مع الجهات الأممية والدولية المعنية.

وفي اطار دعمها المطلق للاحتلال الإسرائيلي وانحيازها الاعمى لمخططاته التوسعية وتغطيتها على جرائمه وعداؤها السافر لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة على ترابه الوطني أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة قرّرت رفض وإلغاء تأشيرات دخول لأعضاء في منظّمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة الشهر الجاري، بخلاف التزاماتها تجاه المنظمة الأممية تبعتها وزارة الخزانة بفرض عقوبات على ثلاث من ابرز المؤسسات حقوقية فلسطينية في استهداف جديد لمنظمات المجتمع المدني.

وأظهرت بيانات موقع وزارة الخزانة أن الإدارة الأميركية فرضت عقوبات على المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان ومقرهما قطاع غزة، مؤسسة "الحق" -القانون من أجل الإنسان ومقرها رام الله، بدعوى عملها وتحركها ورصدها انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومتابعة قضية الإبادة الجماعية في المحكمة الجنائية الدولية في خطوة قوبلت برفض فلسطيني ودولي.

وتأتي العقوبات في وقت تتصاعد الدعوات الدولية لمحاسبة اسرائيل على جرائمها في قطاع غزة والضفة الغربية، وهو ما يعكس ازدواجية المعايير التي تنتهجها الإدارة الأميركية على حساب العدالة والقانون الدولي. وقد سبقها في هذا الإطار

فرض عقوبات على فرانشيسكا ألبانيزي، المقررة الخاصة للأمم المتحدة للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٢٢، بعد ان عاقبت أربعة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية ردًا على تحقيقات جرائم الحرب شملت إسرائيل والولايات المتحدة.

وفيما منعت إسرائيل ألبانيز، وهي مواطنة إيطالية، من دخول البلاد دعت إدارة ترامب رسميًا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى إقالتها من منصبها كمقررة، وتعرض مقرر الأمم المتحدة للعقوبات بموجب أمر تنفيذي وقعه الرئيس دونالد ترامب في فبراير/شباط والذي يسمح بتجميد الأصول وحظر التأشيرات على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية.

وتعود التطورات الى نوفمبر/تشرين الثاني 2024، حين أصدرت المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقراً لها مذكرات اعتقال بحق رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير الحرب آنذاك يوآف غالانت، بتهم جريمة الحرب واستخدام «التجويع كأسلوب من أساليب الحرب» في قطاع غزة. وترافقت مع زيارة نتنياهو الثالثة لواشنطن منذ عودة ترامب إلى منصبه في يناير وانتقادها إيطاليا وفرنسا واليونان التي سمحت لنتنياهو باستخدام أجوائها للسفر إلى الولايات المتحدة بدل اعتقاله بصفتها دولًا موقعة على نظام روما الأساسي.

وتأتي العقوبات الأميركية ضد المنظمات الفلسطينية بعد أيام من إقرار أكبر رابطة أكاديمية لعلماء الإبادة الجماعية في العالم قرارًا يفيد بأن المعايير القانونية قد استوفيت لإثبات أن «إسرائيل» ترتكب إبادة جماعية في غزة.

وكانت إدارة ترامب فرضت عقوبات على قضاة المحكمة الجنائية الدولية وعلى المدعية العامة للمحكمة، بسبب مذكرات توقيف نتنياهو وغالانت، وقرار سابق بفتح قضية بشأن جرائم حرب ارتكبها جنود أميركيون في أفغانستان. وذلك بموجب الأمر التنفيذي رقم 14203، بذريعة "الانخراط المباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق أو الاعتقال أو الاحتجاز أو محاكمة إسرائيليين لتؤكد أنها اختارت حماية وترسيخ نظام إسرائيل الاستعماري الاستيطاني الصهيوني القائم على الفصل العنصري والاحتلال غير القانوني.

وتضم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية شبكات ومؤسسات عديدة تعمل في مجالات حقوق الإنسان، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعليم والصحة، وتلعب دورًا هامًا في تلبية احتياجات المجتمع، وتعزيز المشاركة المدنية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية المجتمعية، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالتمويل والاستدامة والتدخلات الخارجية

وتعمل الحقوقية منها على توثيق ومتابعة الانتهاكات الإسرائيلية ورفعها إلى المحاكم الدولية والجهات الأممية، والدعاوى القضائية ضد دول داعمة لإسرائيل، والدعوات لفرض العقوبات والمقاطعة لسحب الاستثمارات منها بالتعاون مع منظمات دولية لتعزيز الرواية الحقوقية الفلسطينية وتقوم المنظمات بجمع وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، وتقديم تقارير مفصلة للمحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية، وكذلك لمقرري الأمم المتحدة. كما ترفع المنظمات قضايا قضائية في محاكم دولية ضد دول متورطة في دعم إسرائيل، مثل قضايا ضد بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بالسلاح.

ودعت المؤسسات الثلاث، الدول الأطراف، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومؤسسات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى إدانة الأمر التنفيذي 14203 باعتباره عملاً غير مشروع دولياً، والضغط على الولايات المتحدة لإلغاء

العقوبات الصادرة عنه؛ واتخاذ خطوات ملموسة وتفعيل جميع الوسائل المتاحة لضمان سلامة وحماية عملنا وطواقمنا في غزة والضفة الذين يواجهون مخاطر متزايدة بسبب قيامهم بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان؛

كما طالبت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتفعيل وتطبيق "قانون الحظر الأوروبي" لحماية مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، والمدافعين عنها، وخبراء الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية من العقوبات الأمريكية غير المشروعة؛ وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على إسرائيل، وحظر كامل على الأسلحة، لوقف جريمة الإبادة الجماعية

ودعت الشركاء، والحركات الشعبية، ومجموعات التضامن حول العالم، إلى التعبئة وإعلاء صوت الشعب الفلسطيني. والوقوف معها بكل الوسائل المتاحة لإنهاء جريمة الإبادة الجماعية ومحاسبة إسرائيل على أفعالها.

ورات المؤسسات في العقوبات ضدها محاولة لإسكات الأصوات الفلسطينية ضمن حملة متواصلة منذ عقود تقودها إسرائيل وحلفاؤها لمحو الشعب الفلسطيني وإنكار حقه الجماعي في تقرير المصير والعودة، وكل ذلك تحت غطاء الإفلات من العقاب الدولي على جرائمها.

وذكرت في السياق ذاته، بان الولايات المتحدة عاقبت موظفي وقضاة المحكمة الجنائية الدولية، والمقررات والمقررين الخاصين للأمم المتحدة، والمدافعات والمدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان، في حين منعت إسرائيل دخولهم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، كما حظرت وصول وسائل الإعلام الدولية ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة

وقالت إزاء الأثر البالغ لعملنا في المناصرة، والبحث القانوني، والتوثيق، ودورنا في فضح الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل، لجأت الولايات المتحدة إلى معاقبة الأفراد والمؤسسات الساعية إلى حماية النظام القائم على قواعد القانون الدولي الذي تأسس عليه المجتمع الدولي. ولا تقتصر التداعيات على فلسطين فحسب؛ فبحمايتها لإسرائيل من المساءلة، تعمل الولايات المتحدة على تقويض النظام القانوني الدولي وتقويض إمكانية تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الجسيمة في كل مكان.

وتابعت لعقود طويلة أثبت الشعب الفلسطيني في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم قدرًا هائلًا من الصمود والقوة في مقاومة نظام إسرائيل الاستعماري الاستيطاني القائم على الفصل العنصري وممارساته. وإن العالم يقف اليوم عند مفترق طرق حاسم. وعلى الشعوب والحركات والمنظمات والدول أن تختار: إمّا الوقوف إلى جانب ضحايا الجرائم والتنديد بهذه الانتهاكات الجسيمة، أو الاصطفاف مع الجناة والتواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية وسائر الجرائم الدولية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، أعربت وزارة العدل الفلسطينية، وباسم الحكومة، عن إدانتها لقرار الإدارة الأميركية، فرض عقوبات على ثلاث من أبرز المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ورأت، أن القرار يمثل استهدافًا خطيرًا ومرفوضًا للمجتمع المدني الفلسطيني ومنظماته الحقوقية والإنسانية، والتي تدافع عن حقوق الإنسان بموجب القوانين والأعراف الدولية، وترصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق شعبنا وأرضه ومقدساته.

وأكدت الوزارة، وقوفها إلى جانب المؤسسات المستهدفة، داعية إلى التراجع عن هذا القرار. وطالبت المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بسرعة التدخل لحماية الشعب الفلسطيني ومؤسساته.

وأعربت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» عن إدانتها الشديدة واستنكارها للقرار الذي يمثّل استهدافًا خطيرًا ومرفوضًا لعمل المجتمع المدني الفلسطيني المدافع عن حقوق الإنسان، ومحاولة لتجريم الدور المشروع لهذه المؤسسات التي تتمتع بسمعة دولية رفيعة، وتحظى بعلاقات تعاون وثيقة مع المنظمات الأممية والإقليمية، وتضطلع بمسؤوليات أساسية في توثيق الانتهاكات ومساءلة مرتكبيها وفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورأت الهيئة أن هذا الإجراء ينسجم مع محاولات متكررة لإسكات الأصوات الحقوقية الفلسطينية والتضييق على عملها، خاصة في ظل الجهود المبذولة لمساءلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية. إن تجريم العمل الحقوقي الفلسطيني يشكّل سابقة خطيرة، ويهدد النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان بأسره. داعية الإدارة الأمريكية إلى التراجع الفوري عن هذا القرار غير المبرر، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، والكف عن محاولات عرقلة عمل المؤسسات الحقوقية الفلسطينية. كما تناشد المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمقررين الخاصين، وكافة المدافعين عن حقوق الإنسان، إلى رفض هذا القرار الجائر، وتوفير الحماية والدعم للمؤسسات المستهدفة.

وشددت الهيئة على إن الدفاع عن حقوق الإنسان ليس جريمة، واستهداف المدافعين عنها لا يخدم سوى سياسات الإفلات من العقاب، ويقوّض فرص العدالة والسلام.

وادان حزب الشعب الفلسطيني بشدة القرار السافر الذي يندرج ضمن السياسة الأمريكية المعادية لشعبنا الفلسطيني والساعين وفق القوانين والآليات الدولية لكشف حقيقة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي تمارسها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، وكذلك ضمن جهود الإدارات الأمريكية للتغطية على تلك الممارسات والعقوبات التي فرضتها على المحكمة الجنائية الدولية، للحيلولة دون التحقيق في تلك الجرائم الجسيمة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

وقال حزب الشعب في الوقت الذي يحيي فيه موقف منظمات العمل الأهلي الفلسطيني الرافضة كلياً لاشتراطات التمويل الجائرة والضغوط الخارجية يؤكد تضامنه الكامل معها ووقوفه إلى جانب عملها الحقوقي والمجتمعي المشروع، يطالب هيئات المجتمع الدولي كافة، والأحزاب والحركات المناصرة لحقوق شعبنا ولقيم الحرية والتحرر والعدالة في العالم، بإدانة ورفض هذا الفعل المشين من الإدارة الأمريكية، وممارسة أقصى الضغوط لوقف هذه العقوبات وحماية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وللتصدي لسياسة الانحياز المستمرة للاحتلال الإسرائيلي ولممارساته الإجرامية وانتهاكاته لجميع القوانين والمواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

بدورها، أدانت مؤسسات الأسرى فرض عقوبات على ثلاث مؤسسات حقوقية فلسطينية عقاباً لها على دورها في فضح انتهاكات الاحتلال وجرائمه المتواصلة في ظل حرب الإبادة المستمرة.

وأكدت أنّ هذا القرار، الذي يأتي بعد ثلاثة أشهر فقط من قرار مماثل بتصنيف مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان على قوائم «الإرهاب»، وفرض عقوبات على المقررة الخاصة للأمم المتحدة «فرانشيسكا ألبانيز»، يُشكّل عدواناً أمريكياً مباشراً على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمنظومة الحقوقية برمتها، ويعكس تواطؤاً واضحاً في جريمة الإبادة الجماعية.

وشدّدت المؤسسات على أنّ استهداف مؤسسات فلسطينية راسخة عملت لعقود في فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي إنما يهدف إلى تصفية المجتمع المدني والحقوقي الفلسطيني في مرحلة تُعدّ من أكثر المراحل دموية بحق شعبنا.

وقال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ان القرار يشكل اعتداءً مباشراً وخطيراً على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومحاولة يائسة لإسكات الأصوات التي تكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتوثقها، وتعمل على محاسبة مرتكبيها أمام العدالة الدولية. وأن استهداف هذه المؤسسات التي تتمتع بسمعة دولية مرموقة وعضوية في أطر حقوقية إقليمية ودولية، يمثل ضربة قاسية لمنظومة حقوق الإنسان العالمية، ورسالة ترهيب لكل المؤسسات الحقوقية التي تسعى إلى تحقيق العدالة ومناهضة

الإفلات من العقاب.

واعتبر «شمس» القرار الأمريكي انتهاك للقانون الدولي ولمواثيق الأمم المتحدة التي تضمن حرية العمل الحقوقي وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويكشف عن انحياز فاضح لصالح الاحتلال الإسرائيلي، إذ يمنحه غطاءً لمواصلة سياساته القمعية وانتهاكاته الممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشجع سلطات الاحتلال على المضي قدماً في سياساتها الاستيطانية وممارساتها القمعية، مع ضمان استمرار سياسة الإفلات من العقاب التي ظلت تشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة لعقود طويلة.

ويرى مركز «شمس» أن هذا القرار يبعث برسالة خطيرة إلى المجتمع الدولي مفادها أن محاولات محاسبة إسرائيل على جرائمها قد تتحول إلى جريمة بحد ذاتها، وأن الجهات التي تعمل على إنصاف الضحايا ومناصرة حقوق الإنسان يمكن أن تكون عرضة للعقوبات والملاحقة. وهذا يهدد أسس العدالة الدولية، ويقوض مصداقية النظام العالمي في حماية حقوق الإنسان، ويضعف مكانة المؤسسات الحقوقية في العالم بأسره، مما يفتح الباب أمام استهدافها في مناطق نزاع أخرى.

واعتبرت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في راضي الـ48 أن «هذا القرار يأتي في ظل الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزّة منذ ما يقارب العامين، يُعدّ قرارًا غير قانونيّ، فمن خلال استهداف مؤسسات تعمل على توثيق هذه الجرائم تمكّن الولايات المتحدة العنف الإسرائيلي وتوفّر لها بذلك حماية من المساءلة. لعقود، كانت هذه المؤسسات في طليعة الجهود المبذولة لكشف الانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي التي ترتكبها اسرائيل، والسعي لتحقيق العدالة أمام الهيئات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. إن المنظمات أدناه تُدين بشدة هذا الهجوم العقابي والمسيّس».

وأكدت أن «هذه الإجراءات تهدف بشكلٍ متعمّد إلى حماية إسرائيل من المساءلة، وإسكات الأصوات المعارضة لجرائمها الجماعية، وتقويض قدرة شعبنا على الدفاع عن نفسه والمطالبة بحقوقه عبر الوسائل القانونية المشروعة. إنّ هذه الخطوة من الولايات المتحدة تُظهر دعمها الكامل لحملة إسرائيل ضد المجتمع المدني الفلسطيني، والتي سعت إلى نزع الشرعية عن هذه المؤسسات، وتجريمها، وفي النهاية تفكيك المنظمات التي تعمل على صون حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المحاسبة».

وقالت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ان قرار وزارة الخزانة الأمريكية يشكل استهدافًا خطيرًا ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المدافعة عن حقوق الإنسان، وانتهاكا لمبادئ العدالة الدولية وتشجيعا لسياسة الإفلات من العقاب

تماديا ضد شعبنا ومشاركة للاحتلال في استمرار عدوانه.

ورأت ان الإدارة الأمريكية أصبحت تشكل خطرا حقوق الانسان، من خلال دعمها المباشر لحكومة وتوفير الغطاء السياسي والدبلوماسي لها، وهو ما يعكس ازدواجية المعايير على حساب العدالة والقانون الدولي. داعية الى تشكيل اوسع تحالف من المؤسسات الحقوقية العربية والدولية لرفض هذا القرار وممارسة الضغوط على الإدارة الامريكية للتراجع عنه.

شنغهاي.. ميلاد الشرق

بقلم: محمد علوش

من مدينة شنغهاي، حيث تتقاطع الجغرافيا مع التاريخ، بدا المشهد وكأنه لوحة ترسم ملامح قرن جديد، فالقادة من الشرق وأوراسيا اجتمعوا على منصة واحدة، معلنين بلغة السياسة والتحالفات أن العالم لم يعد كما كان، وأن زمن الهيمنة الأحادية يتصدّع لصالح نظام جديد متعدد الأقطاب، تتوازن فيه القوى ويعاد فيه تعريف مفاهيم السيادة والعدالة والتنمية.

إنّ ما يخرج من قمة شنغهاي ليس مجرد بيانات رسمية أو صور جماعية للقادة، بل انعكاس لتحوّل عميق في بنية العلاقات الدولية، فالعالم الذي أنهكته الحروب، وابتلعته أزمات الاقتصاد المعولم، يبحث اليوم عن بدائل أكثر إنصافاً، تتجسّد في شراكات تقوم على المصالح المشتركة، وفي خطاب سياسي يتجاوز مركزية الغرب ويمنح الشرق صوته ومكانته.

وهنا، تتقدّم الصين لتأخذ موقعها الطبيعي كقوة ناعمة صاعدة لا تسعى فقط إلى حماية مصالحها، بل إلى صياغة رؤية شاملة لعالم أكثر توازناً، من خلال مبادرات مثل «الحزام والطريق» و«مبادرة التنمية العالمية» و«مبادرة الحضارة العالمية»، تؤكد الصين أن صعودها ليس تحدياً للآخرين بقدر ما هو دعوة للتكامل، فهي تطرح نموذجاً يقوم على التنمية المشتركة، والتعاون الاقتصادي، وحل النزاعات بالطرق السلمية، ما يعزز صورة الشرق القادر على قيادة العالم نحو بدائل حقيقية بعد عقود طويلة ومضنية من الهيمنة الغربية.

إن الدور الصيني المتنامي لا يتجلى فقط في الاقتصاد والبنية التحتية، بل أيضاً في السياسة والدبلوماسية، فقد باتت الصين مرجعاً في التوسط لحل النزاعات، وداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ما يضفي بعداً أخلاقياً على تحركها العالمي، وفي هذا السياق، يتعاظم حضورها في الشرق الأوسط، حيث تقف القضية الفلسطينية بوصفها اختباراً حقيقياً لمصداقية أي نظام دولي جديد، ففلسطين ليست قضية إقليمية فحسب، بل مرآة أخلاقية للنظام الدولي، وإذا كان النظام الجديد يولد على أسس العدالة والتعددية، فلا بد أن تكون فلسطين في قلبه، فإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإحقاق حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال يجب أن يكونا ركائز أساسية لأي نظام يدّعي أنه أكثر إنصافاً.

لقد انتقل العالم من زمن «الأحادية القطبية» الذي منح إسرائيل غطاءً مطلقاً لممارساتها الاستعمارية، إلى زمن تتسع فيه مساحات الرفض والتضامن، فالمواقف الدولية المتصاعدة من حرب الإبادة في غزة، والدعم المتنامي لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الأممية، ليست أحداثاً عابرة، بل إشارات واضحة إلى أن ميزان العدالة بدأ يميل لصالح القضايا العادلة، فمن شنغهاي إلى غزة، يمتد الخيط الأحمر الذي يربط بين النضال ضد الاستعمار وبين بناء عالم أكثر إنسانية، وإذا كان الشرق قد استعاد زمام المبادرة في كتابة مستقبل العلاقات الدولية، فإن على هذا الشرق أن يضع فلسطين في صدارة قضاياه، باعتبارها معيار الصدق والعدالة في أي نظام عالمي جديد سيولد.

قمة شنغهاي، إذن، ليست محطة عابرة، بل علامة فارقة على طريق طويل، تتقاطع فيه إرادة الشعوب مع تحولات القوى، وتتداخل فيه القيم الحضارية مع السياسة الواقعية، وفي قلب هذا كله، يظل صوت فلسطين حاضراً، صوتاً للحرية الذي لا يخبو، والذي سيظل يطالب العالم، أيّاً كان نظامه، بأن يمنح العدالة معناها الحقيقي.

مخيمات لبنان: تاريخ مجيد وحاضر مر

بقلم: د. فريد إسماعيل

لطالما مثلت مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان خزانا وطنيا متوحدا في حفاظه على هويته الوطنية الفلسطينية ومتمسكا بحق العودة الذي تحول في وجدانه إلى عقيدة لا تقبل النقاش أو التأويل. يولد اللاجئ وفي قلبه خارطة فلسطين وعلمها، وفي خلايا جسده عبق ترابها وعطر زيتونها، وفي عقله صورة بيته وارضه وحقله التي نقلها له الآباء والأمهات والاجداد وان ولد بعيدا عنها.

لقد دفع اللاجئ الفلسطيني منذ النكبة وعلى مدى عقود أثمان باهظة جزاء انتماءه والتزامه بوطنه وقضيته. فمنذ اللجوء إلى لبنان مع بداية النكبة عام ١٩٤٨ وهو يعاني من التهميش والاهمال في أغلب المجالات، بدءا بالتهميش المكاني الذي حول المخيمات الفلسطينية إلى بقع لم تعد تتسع لأهلها، وليس انتهاء بالتهميش الاقتصادي الذي يفرض قيودا صارمة على الحق في العمل والتملك وحتى في الميراث، مما نتج عنه ارتفاعا هائلا في نسبة البطالة التي تفاقمت مع انهيار الليرة اللبنانية بالتزامن مع جائحة كورونا. كما أن ذاكرة اللاجئين الفلسطينيين من كبار السن لا زالت زاخرة بصور الممارسات السيئة داخل المخيمات لعناصر ما كان يسمى بالمكتب الثاني (المخابرات) قبل وجود الثورة الفلسطينية.

ورغم المعاناة، سجلت مخيمات اللجوء في لبنان اسمها على صفحات المجد في مسيرة النضال المستمر منذ النكبة، ودفعت الضريبة تلو الأخرى من دمها ووجودها دون تردد. فكان مخيم النبطية في الجنوب أول المخيمات التي تم تدميرها بالكامل واخفاؤها من الوجود عام ١٩٧٤ من قبل الطائرات الصهيونية بعدما كان قد تعرض للقصف بالطيران والمدفعية الثقيلة عدة مرات، حيث كان المخيم منذ العام ١٩٦٩ والى حين تدميره مركزا للقيادة العسكرية للثورة الفلسطينية ومنطلقا للعمل الفدائي. إنها واحدة من سلسلة عمليات الابادة الجماعية التي اعتادت عليها دولة الاحتلال منذ النكبة حيث تناثرت أشلاء جثامين الشهداء من الأهالي على كل مساحة المخيم. اختفى المخيم وتم منع إعادة بناءه.

استمرت مخيماتنا في لبنان بدفع ضريبة الانتماء، حيث تم تدمير مخيم جسر الباشا في بيروت على أيدي اليمين الانعزالي اللبناني خلال الحرب الأهلية العام ١٩٧٦. لكن المذبحة الكبرى كانت في مخيم تل الزعتر في 12 آب عام ١٩٧٦ والواقع شمال شرق العاصمة اللبنانية إذ حاصرته قوى اليمين لأكثر من ٥٢ يوما مانعة عنه الطعام والماء ولم يخضع إلا بعد أن بدأ أهله وابناؤه يموتون عطشا. خرج من بقي حيا آنذاك، وعملت الجرافات على إخفاء كل معالمه وآثاره.

ثلاثة مخيمات تم إزالتها من الوجود، لكن أهلها ازدادوا تمسكا بفلسطين وبالمشروع الوطني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الأوقات الحرجة كانت مخيماتنا قلاع صمود ومقاومة وإرادة وتحدي. فحين توغل جيش الاحتلال الصهيوني في العمق اللبناني باجتياح ١٩٨٢، وقف العدو لأيام طوال عاجزا عن دخول مخيم الرشيدية قرب مدينة صور بفضل المواجهة الاسطورية لأشبال الار بي جي عند مداخل المخيم الذين قاتلوا حتى الشهادة. كذلك مخيم عين الحلوة الذي اذاق جيش الاحتلال المر قبل أن يتمكن من السيطرة عليه. أما ملاحم الصمود والمواجهة في قلعة الشقيف وفي خلدة فسيذكرها التاريخ بأحرف من نور.

نستعرض هذا التاريخ المجيد لمخيماتنا في لبنان للتنبيه من المخاطر الجدية التي طرقت أبواب بعض مخيماتنا والمسيئة لمسيرتها النضالية ولتضحيات ابناءها ودماء شهداءها. وان توافرت لبعض هذه المخاطر ظروفا ساعدت على نشأتها، إلا انه أصبح لزاما مواجهتها كونها تؤثر على النسيج الاجتماعي والترابط الأسري وحتى على الانتماء الوطني. على رأس هذه المخاطر انتشار ظاهرة تجارة المخدرات وتعاطيها، إذ لم يعد الامر مقتصرا على عدد من الشباب المدمنين والذين يجب متابعتهم علاجيا واجتماعيا، وإنما الأزمة اليوم تكمن في ظهور شبكات منظمة مسلحة من التجار يمتلكون المال والعلاقات مع تجار الخارج ومجموعات مسلحة تحمي تجارتهم وتسيطر على نقاط بما يشبه المربعات الأمنية، ويلجؤون لحسم الخلافات بينهم بالرصاص والقذائف، والنتيجة قتلى وجرحى وحرق محلات ومنازل. الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة ليست بجديدة، لكن حجم انتشارها وتنظيمها وتسلحها أصبح يشكل خطرا كبيرا. فمخيم شاتيلا على صعيد المثال كان قد شهد خلال الأعوام السابقة ما يشبه الانتفاضة الشعبية ضد آفة المخدرات ومروجيها وخصوصا عام ٢٠١٨ حتى العام ٢٠٢٠ حين تسبب اشتباك بين تجار المخدرات بمقتل امرأة، فيما لم تتوقف المطالبات الشعبية بوضع حد لهذه الظاهرة، لكن الأزمة استمرت في التصاعد. فقد ترك الاشتباك المسلح الأخير الذي استمر ليومين في مخيم شاتيلا بين مروجي المخدرات اضرارا كبيرة في الممتلكات فضلا عما تسبب به من خوف وحالات ذعر ونزوح تحت زخات الرصاص، والأمر نفسه كان قد تكرر في مخيم برج البراجنة. وبعد كل اشتباك تخرج صرخة أهلنا اللاجئين بوجه المتقاتلين الذين يجرون المخيم إلى حالة الفوضى والعبث وخسارة الأرزاق.

تحاول القيادة السياسية والفصائل والقوة الأمنية التحرك لإنهاء هذه الظاهرة واستئصالها. فمع بدايات الشهر الحالي أصدرت الفصائل والامن الوطني في مخيم برج البراجنة بيانا على اثر اشتباك بين مروجي المخدرات أعلنت فيه عن نشر القوة الأمنية والامن الوطني في المخيم بشكل كامل واخذ الإجراءات الحاسمة والفورية بحق من يهدد استقرار المخيم. لكن أي إجراء لحسم هذه الظاهرة يصطدم بعوامل عدة مؤثرة منها تعدد المرجعيات في المخيمات وارتباط هذه المجموعات بكارتيلات المخدرات خارج المخيمات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض المناطق في لبنان مثلت خلال العقدين الماضيين على الأقل نقاط إنتاج لمادة الكبتاغون والمواد المخدرة الأخرى وترويجها حتى خارج لبنان. صحيح أن الجميع يتحدث عن هذا الموضوع، لكن قلة من يجرؤ على الولوج الى جوهر الأزمة لارتباطه بعوامل سياسية وجهات نافذة.

في المحصلة، لم يعد أهلنا في المخيمات قادرين على تحمل عبء هذا الواقع. فبالإضافة إلى ما تنتجه هذه الآفة من تخريب للجيل الصاعد ومن ضرب للاستقرار الأمني والاجتماعي، فإنه من غير المسموح لهذه الظاهرة أن تستمر في تدنيس التاريخ المجيد، تاريخ لم تبخل خلاله مخيماتنا بتقديم القرابين وقوافل الشهداء من أجل فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطني المستقل. وعلى القيادة أن تكون أكثر حزما، وتخرج من دائرة البيانات والاجراءات الموضعية إلى دائرة الفعل الحقيقي. فكل متر مربع في هذه المخيمات سقي بدم شهيد.

23 دقيقة تصفيق تهزم 23 شهراً من الإبادة.. صوت هند ينتصر

بقلم: خليل حمد

في مفارقة استثنائية، وفي الشهر الثالث والعشرين للإبادة الجماعية التي تمارسها «إسرائيل» بحق الشعب العربي الفلسطيني في غزة، وقف الجمهور الحاضر في مهرجان البندقية السينمائي مصفقاً لفيلم «صوت هند رجب» (من إخراج التونسية كوثر بن هنية) لمدة ثلاث وعشرين دقيقة متواصلة في مشهد غير مسبوق.

الفيلم يروي تفاصيل مكالمة الطفلة الفلسطينية هند (5 سنوات) مع مركز الهلال الأحمر الفلسطيني على مدى الساعات الثلاث الأخيرة من حياتها، وهي تشرح لهم كيف أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار على السيارة التي كانت تقلها وأسرتها وقتلوهم جميعاً في مجزرة مروِّعة، وكيف كانت تستغيث كي يأتي المسعفون لإنقاذها. توجه مسعفان اثنان بسيارة تابعة للهلال الأحمر إلى موقع هند، لكن الاتصال انقطع مع الجميع. بعد اثني عشر يوماً من الجريمة عُثر على جثامين الشهداء، هند وأقاربها: بشار وزوجته وأطفالهما ليان (14 عاماً) ورغد (13 عاماً) ومحمد (11 عاماً)، وكذلك على جثمانَي المسعفَين، وقد فارقوا الحياة جميعاً.

فوز «صوت هند رجب» لم يكن خارجاً عن السياق. سبقه انتصار آخر للدماء الفلسطينية على وسائل التواصل الاجتماعي. تقول الأرقام والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي إن عدد المؤثرين الذين «يتعاطفون» مع الشعب الفلسطيني في غزة يزداد بشكل يومي. كثير من الفنانين العالميين أعلنوا صراحة عن موقفهم الرافض لاستمرار حرب الإبادة ضد القطاع المحاصر، أضف إلى عشرات المؤثرين عبر العالم الذين يرفعون الصوت اليوم ضد الإبادة والتجويع، ويحملون مسؤولية الجريمة لحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكل الحكومات الغربية التي لا تزال تدعمه. احتجاجات الجامعات الأمريكية والعالمية كانت نموذجاً ومؤشراً إلى تغير المزاج العام لدى أوساط الشباب في العالم تجاه الدعاية الإسرائيلية.

أكثر من ذلك. بعد اتضاح حقيقة المجازر الإسرائيلية ضد الأبرياء في غزة، أطلق جمهور مستخدمي وسائل التواصل في الغرب حملة لمقاطعة المؤثرين الذين لا يزالون يدافعون عن «إسرائيل» أو يتبنون روايتها في تبرير المجازر. الحملة انتقلت إلى الوطن العربي أيضاً، وشهدت حسابات عدد من «المؤثرين» تراجعاً في أعداد المتابعين لأنهم يتجاهلون المذبحة في غزة.

الأهم أن هذا التغير لا يطال الادعاءات الإسرائيلية حول السابع من أكتوبر 2023، وأسباب بدء العدوان على غزة. المتظاهرون اليوم في شوارع المدن الغربية وأروقة الجامعات وعلى منصات التكريم وشاشات التلفزة، وتحت قبب البرلمانات العالمية، جميعهم يتحدثون بكلمات بسيطة ولكنها معبرة وبليغة عن جذور الصراع مع هذا الاحتلال. «FROM THE RIVER TO THE SEA.. PALESTINE WILL BE FREE» ليست عبارة عابرة يقولها أي كان كرد فعل على حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة. هناك من بحث وقرأ عن القضية، ووصل إلى خلاصاته البعيدة عن البروباغندا الإسرائيلية الغربية التي سيقت للعالم كـ «مسلَّمات».

ولكي نفهم حجم الخسارة الإسرائيلية في هذه الساحة من المعركة متعددة الأوجه، يكفي أن نعرف حجم الإنفاق الإسرائيلي على نشر الدعاية الصهيونية في العالم. تخصص الميزانية العامة الإسرائيلية لعام 2025 مبلغ 545 مليون شيكل (نحو 152 مليون دولار) لما تسميه تل أبيب «الديبلوماسية العامة»، ومنها أنشطة: التعامل مع وسائل الإعلام الأجنبية، وإدارة السرد الإعلامي، والحملات على منصات التواصل، والإعلانات المدفوعة على شبكات كبرى، والفعاليات والمؤتمرات وغيرها، والهدف واضح.

أحدث التقارير الإعلامية نشره موقع «دروب سايت» ويفيد بأن «شركة غوغل أبرمت عقداً دعائياً بقيمة 45 مليون دولار مع مكتب نتنياهو لدعم الحملة الدعائية الإسرائيلية عبر منصاتها، خصوصا يوتيوب ومنصات الإعلانات الرقمية» والترويج لعدم وجود مجاعة في غزة. العقد بدأ في أواخر حزيران/ يونيو 2025 ويمتد لمدة ستة أشهر، ويندرج ضمن حملة أوسع تبلغ قيمتها نحو 52 مليون دولار وتشمل شركات أخرى مثل منصتَي «إكس» و«يوتيوب».

التوثيق السابق يعتمد على العام الحالي فقط، وعلى ما تم الإعلان عنه رسميا. لا توجد أرقام حقيقية للمبالغ التي دفعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في إطار ترسيخ السردية الإسرائيلية لكل ما يجري في فلسطين، لكن المؤشرات تحدثت عن أرقام هائلة جداً تُدفع سنوياً للشركات المُشغلة لوسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث، ولسياسيين غربيين، ومؤخراً لمؤثرين على الفضاء الافتراضي، كي يتبنوا السردية الإسرائيلية ويدافعوا عن الاحتلال على وسائل الإعلام والتواصل وفي المنابر السياسية الدولية.

«صوت هند رجب» ليس الفيلم الفلسطيني الأول الذي يقدم السردية الحقيقية لما يجري في فلسطين ويصل إلى منصات التتويج العالمية. عام 2005 نال فيلم «الجنة الآن» للمخرج هاني أسعد بجائزة في مهرجان «غولدن غلوب» ومهرجان برلين للسينما العالمية وجائزة الفيلم الأوروبي، كما ترشح لجائزة «أوسكار» أفضل فيلم أجنبي، كما ترشح فيلمه «عمر» أيضاً لجائزة «أوسكار» عام 2013. فاز فيلم «ذبذبات من غزة» للمخرجة رحاب نزال بجائزة أفضل فيلم في مهرجان لندن السينمائي عام 2024، كما نال وثائقي «لا أرض أخرى» أوسكار أفضل فيلم وثائقي طويل عام 2025. لكن أياً من تلك الأفلام لم يكن بصدق وواقعية «صوت هند رجب»، لهذا كان التصفيق الحار والطويل لفوز الفيلم رسالة مهمة جداً تؤكد أن سردية إسرائيل برمتها سقطت مرة واحدة وإلى الأبد أمام دماء أطفال فلسطين.

استشهدت هند وأقاربها، لكن صوتها وصل، وأصبح رمزاً لقضية عمرها أبعد من سنتَي الإبادة الأخيرتَين بكثير. جائزة «الأسد الفضي» للجنة التحكيم الكبرى (ثاني أكبر جائزة في مهرجان البندقية السينمائي) ليست مجرد حدث عابر، إنها مؤشر مهم على أن آلة الدعاية الإسرائيلية تخسر في معركة الوعي أمام إدراك العالم مدى وحشية هذا الاحتلال وتماديه في ضرب كل القرارات الدولية والقيم الإنسانية عرض الحائط. استشهدت هند لكنها تحولت إلى صوت فلسطين كلها، تصرخ في وجه العالم بأسره أن أنقذوا أنفسكم أولاً من غياب الإنسانية، أنقذوا ما بقي من قيمكم وأخلاقكم ومستقبلكم. صوت هند ولسان حالها يقول: «إن كان قاتلي سينجو من جريمته.. فاستعدوا جميعاً لمكالمتكم الأخيرة مع هذا العالم.. قبل أن يسيطر عليه الشر والموت والخراب.. إذا لم ينجُ قاتلي وهذه مسؤوليتكم.. فإني وكل أطفال فلسطين.. كل أطفال العالم لن نموت فعلاً.. بل سنحيا كزيتون هذه البلاد العصية على الانكسار»..... وعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة.

نتنياهو يشعل حروب «وجودية» لتبرير اخفاقاته

بقلم: عائدة عم علي

منذ تأسيسه، لم يكن يومًا طرفًا يبحث عن سلام عادل أو استقرار حقيقي في المنطقة، فالكيان الغاصب ولد من رحم العدوان ويعيش إلا على الحروب والاغتيالات، وتدمير أحلام الشعوب.

وما نراه اليوم من اعتداءات وجرائم حرب ممنهجة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس ليس إلا حلقة جديدة قديمة في مسلسل الهيمنة الذي لم يتوقف منذ عقود لاسيما أن هاجس قادة الاحتلال هو ان يصبح الكيان جسماً طبيعياً وشرعياً في المنطقة وهو الذي يعاني من عقدة الاعتراف وشرعية وجوده وهذا لم يحصل بالرغم من الترويج للتطبيع ومحاولات تغيير صورة العدو اضافة الى ان اسرائيل فقدت كل الاوراق ولم يعد لديها ما تهدد به فهي حرب اشعلها نتنياهو كي يستمر بالسلطة.

ولينجو من حريقه السياسي والقانوني المنتظر ويستمر في الحكم يتبع نتنياهو نظرية اشعال الحرائق في المنطقة فما يكاد ينطفئ حريق يشعله في مكان حتى ينتقل الى مكان آخر، هكذا فعل في غزة ومن ثم في الضفة الغربية ولبنان وصولا لسورية واليمن وايران وراهن أخيرا على الاعتداء على قطر وربما القادم أعظم كما يجري الحديث على لسانه تباعا من الاعتداءات على دول اخرى , وهو في كل حروبه التي يشنها بدعم من حكومة متطرفة تسيطر عليها الصهيونية الدينية بلاهوتها السياسي والايديولوجي يتحدث عن الخطر الوجودي الذي يداهم اسرائيل منطلقا من قاعدة اضرب الترس قبل السيف بمعنى الضربة الاستباقية التي تفقد الخصم امكانية المبادرة والمفاجأة أو القدرة على الرد المباشر واستجماع القوة.

ولكي يبرر ما تتكبده قواته من خسائر مادية ومعنوية وهو الذي ما كان في يوم من الايام الا جيش عدوان على فلسطين ارضا وشعبنا وما يحيط بفلسطين من دول وقوى يسمي حروبه حروب إسرائيل وحروب وجودية لجهة تبرير مستوى الاجرام الذي تمارسه قواته واجهزته الاستخباراتية اضافة لخلق استعداد لدى جيشه ومستوطنيه لتقبل الخسائر التي تتكبدها قواته ومستوطنيه والكلفة الباهظة اقتصاديا واجتماعيا لهكذا مغامرات سبيلها دم الابرياء والاطفال والشيوخ والنساء.

الملفت للانتباه، ان نتنياهو شرع يتحدث عن البعد الديني لتبرير الحرب بالقول انها قدر إلهي بهدف تحشيد التيارات الدينية المتطرفة وتحمل الخسائر بالإشارة انها حرب وجودية ,فهو يدرك أن اي وقف لإطلاق النار في غزة وغيرها يعني بالمحصلة اطلاق النيران السياسية والقانونية عليه بوصفه متهما بقضايا فساد منظورة أمام المحاكم الاسرائيلية وأصبح يتذرع بالوضع الامني وحالة الحرب التي تعيشها دولة الاحتلال لينجو من المحاكمة وهنا تصبح الحروب واشعال الحرائق طوق نجاة سياسية وقانونية له, لذا نراه يتبع سياسة الهروب الى الأمام عله يتخلص ويتملص من تلك الاستحقاقات وهو في كل مغامراته تلك يعتمد بشكل أساسي على الدعم الامريكي الاعمى له حيث لا يستطيع النوم الا على الوسادة الاميركية عسكريا وسياسيا « وأمنيا» .

إن العالم اليوم يواجه ظاهرة غير مسبوقة من الاجرام وتجاوز القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة تتمثل بهذا المتمرد على كل الشرائع والمواثيق الدولية ويدير ظهره لقرارات الأمم المتحدة وما صدر عن المحكمة الجنائية الدولية من مذكرات اعتقال بحقه وبعض اركان حكمه اضافة الى المحاكم الداخلية في دولة الاحتلال عدا عن انه مطلوب للمحاكمة في دول كثيرة تتيح محاكمها تعقب المجرمين الدوليين كبلجيكا واسبانيا وبريطانيا, ومع ذلك يتهم نتنياهو المحكمة الجنائية الدولية بمعاداة السامية حيث يحاول أن يتماهي ما بين معاداة السامية الصهيونية وما ترتكبه من جرائم بحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة , ولعل الأكثر غرابة أنه يتحدث عن تحد وجودي تواجهه اسرائيل -حسب زعمه - في الوقت الذي يشير فيه الى بناء شرق اوسط جديد هو من يحدد ملامحه وطبيعته وجغرافيته السياسية وشكل حكوماته ودوله وهو في جوهره اعادة تعريف للمشروع الصهيوني ا الممتد من النيل الى الفرات حسب الاساطيرلتوراتية.

الخطر القائم الذي يواجه شعوب المنطقة ودولها لا يقف عند حدود غزة وفلسطين وإنما كل الجغرافية السياسية والجيوبولتيك الذي تشكل قبل أكثر من قرن من الزمن بإرادة قوى استعمارية خارجية ليس لإرادة ابناء المنطقة دور فيها, والواضح أن ما يجري اليوم بتوافق إسرائيلي أميركي غربي هو محاولة اخرى لرسم خريطة لشرق اوسط جديد بمواصفات اسرائيلية ومباركة أميركية غربية وخطورة ذلك المشروع لا تكمن بمضامينه فقط وإنما بقوة الحامل وضعف المحمول وتشرذمه وغياب رؤيته المشتركة وادراكه لحجم الخطر الذي يواجهه فهو التحدي الوجودي الحقيقي وليس الخطر الكاذب الذي يتحدث عنه نتنياهو.

من هنا تأتي أهمية إدراك ذلك من شعوب المنطقة وقادتها لمواجهته بشكل جماعي وافشاله لا الجلوس على مقاعد الانتظار وترقب ما يحمله النهر من هذه الحركة العنصرية التي تحتلّ الأرض وتمارس كلّ أنواع العدوان والاقتحام والقتل والتدمير، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، بالتالي لا يمكن ردعها ودحرها، والخروج من حالة العجز والتردد واليأس إلا بتطورات حتمية باتجاه تعزيز ميادين القتال والمواجهة وتطويرها مع العدو الصهيوني كطليعة لحركة التحرر العربي.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

تعزيز صمود وتثبت المواطن اكبر من مجرد شعار

تعزيز الصمود وتثبت المواطن الفلسطيني على أرضه، بات كلمة تلوكها ألسنة السياسيين والوزراء وقادة الفصائل وتعيد اجترارها يوميا، فيما المواطن المطحون بالهموم ومتطلبات الحياة اليومية يترك وحيدا في الجبال يواجه «فتيان التلال الاستيطانية» المدججة بالسلاح وبحماية كاملة من جيش الاحتلال واذرعه الإدارية والقانونية وباقي أدوات القتل والقمع ويكابد يوميا للوصول الى مكان عمله عبر البوابات الحديدية وحواجز الاذلال والقهر.

إن تعزيز الصمود وتثبت المواطن مهمة وطنية أساسية واولوية قصوى تستلزم بلورتها في خطوات وإجراءات عملية تخرج المصطلح من دائرة الشعار البراق من سياق خطاب شعبوي الى دوائر العمل وحصد النتائج وتحقيق أهدافه المرجوة.

فواحد من قضايا الخلاف الجوهرية والجدل القائم اليوم هو الفجوة الممتدة من رفح الى جنين بين القيادة السياسية للشعب الفلسطيني والمواطن الذي بات يرى ان كل القفزات التي يسمع عنها ويمني النفس بها تبقى في الهواء، فلا الحكومة قادرة على توجيه خطاب تعبوي للرأي العام ليقف معها في معركة الحصار السياسي والمالي ، ولا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قادرة أيضا على إيصال رسالتها السياسية وخطواتها التي تعلن عنها تباعا كجزء من الإصلاح السياسي والإداري للرأي العام الذي بات يرى فيها ضغوطات خارجية تثقل كاهل النظام السياسي الفلسطيني دون قطف ثمارها سياسيا .

فمتطلبات تجسيد الصمود الفعلي على الأرض تبدأ بحوار مجتمعي فاعل في مرحلة شديدة الحساسية والتعقيد، تتطلب النزول من المكاتب المرفهة ومغادرة غرف الاجتماعات المكيفة ومشاركة المواطن جزء من همومه ومعايشة أوجاعه، في ظل الحصار المالي القاتل الذي بات يفرض على السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرة الحكومة الحالية على إدارة الأزمة، فإن بقاء منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في لجنتها التنفيذية تمارس دور المتفرج امرا غير مقبول ، إن من يعاني هم القاعدة الاجتماعية ابناء فصائل المنظمة والطبقات الفقيرة الذين باتوا يشكلوا أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني.

من البديهي وألف باء ابجدية العمل الوطني، الاستجابة للواقع المؤلم والخطير ان ينظر صائع القرار الى المستقبل القادم والسعي لجعله أفضل، باستعادة ومراجعة التجارب التي مررنا بها والتي ما زالت شاهدة، حيث اخر عنقود من عناقيد الإصلاح الذي فرض على النظام السياسي الفلسطيني سيكون محطة الانتخابات والخشية أن تكون نتائجها لفرز قيادة (جديدة) تفتح لها ابواب العواصم ويسهل لها الدعم المالي، ولمن ينظر الى الرأي العام الفلسطيني بأنه يملك ذاكرة السمكة عليه إعادة حساباته، فإن صندوق الاقتراع سيخرج قوى عديدة ويحل محلها قوى مجتمعية جديدة.

إن تعزيز صمود المواطن على أرضه من أهم أركان الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية المطلوبة الان ، فبقاء المواطن الفلسطيني رغم كافة اجراءات الاحتلال ومخططاته واجراءاته التوسعية وتعزيز ذلك هو أكثر العناصر المقررة لمواجهة التحديات ، وكي لا يكون تعزيز الصمود مجرد شعار يرفع، فإنه يحتاج إلى خطوات عملية ، تبدأ بخطة عمل وطنية جماعية وقيادة قادرة على ادارة معركة الصمود.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور